

من كون المدايم ليس من جنسها ما يدل على الاعراض بخلاف ما لو استعمل  
بكلام او كمال او نقول عند المشي اليها من افعالها غير قاطع للنية وفي تحليل  
او جمع اصحابنا ان الافضل ان تكون مقارنته للشروع ولا يكون شرا  
بمناجزة لان ما يقع عليه عبادة عدم النية فكذلك الباقي لعدم تحريف  
ونقل ابن الوهبان اخلافا بين المشايخ خارجا عن المذهب مما اختلفا  
نقل عن الكرخي من جواز المناجزة عن التحريم فيقول لا نشاء وقيل لا التسوية  
وقيل لا الركوع وقيل لا الرفع والكل ضعيف والمعنى انه لا بد من العزم  
صحيحة او حكما وفي بجمرة لا معتبر بقول الكرخي واما النية في الوضوء فقال  
في بجمرة ان محلها عند غسل الوجه وينبغي ان يكون في اول السنن المتقدمة  
على غسل الوجه وقالوا الفصل في الوضوء في السنن وفي التيمم يروي عن  
الوضوء على الصعيد ولما روي في سنة الامامة للثواب وينبغي ان يكون  
وقت اقتداء واحده لا قبله كما ينبغي ان يكون وقتية ثمانية لجماعة اول  
صلوة للمصوم وان كان في اثناء صلوة الامام بمنزلة الثواب واما  
صحة الاقتداء بالامام فان نوى حين وقف علمنا بان لم يشرع جاز  
وان نوى ذلك على طين انه شرع ولم يشرع اختلف فيه قبل الجوز انتهى  
واما نية التعرب لصبره المدايم مستحلا فوقتها عند الاعتراف واما  
وقتها في الزكوة فقال في الهديان والبخاري اداء الزكوة الا بنية مقارنته  
للاداء او مقارنته لقول مقارنته واجب لان الزكوة عبادة فكما هي  
شرطها النية والاصل فيها الاقران الا ان الدفع يتصرف في كونه بوجوب  
حالة التوليب كالتقديم للنية في الصوم انتهى فذو جوارح التعبد علم  
الاداء لكن عند القول بهل يجوز نية مناخرة على الاداء فقال في شرح  
المجمع لو دفعه لانية بتم نوى عبادة فان كان المال فاما في يد الفقير جاز ولا

على غسل الوجه في اول السنن المتقدمة  
على غسل الوجه وقالوا الفصل في الوضوء في السنن وفي التيمم يروي عن  
الوضوء على الصعيد ولما روي في سنة الامامة للثواب وينبغي ان يكون  
وقت اقتداء واحده لا قبله كما ينبغي ان يكون وقتية ثمانية لجماعة اول  
صلوة للمصوم وان كان في اثناء صلوة الامام بمنزلة الثواب واما  
صحة الاقتداء بالامام فان نوى حين وقف علمنا بان لم يشرع جاز  
وان نوى ذلك على طين انه شرع ولم يشرع اختلف فيه قبل الجوز انتهى  
واما نية التعرب لصبره المدايم مستحلا فوقتها عند الاعتراف واما  
وقتها في الزكوة فقال في الهديان والبخاري اداء الزكوة الا بنية مقارنته  
للاداء او مقارنته لقول مقارنته واجب لان الزكوة عبادة فكما هي  
شرطها النية والاصل فيها الاقران الا ان الدفع يتصرف في كونه بوجوب  
حالة التوليب كالتقديم للنية في الصوم انتهى فذو جوارح التعبد علم  
الاداء لكن عند القول بهل يجوز نية مناخرة على الاداء فقال في شرح  
المجمع لو دفعه لانية بتم نوى عبادة فان كان المال فاما في يد الفقير جاز ولا

هذا انتهى واما صدقة الفطر فكما الزكوة سنة ومصرفا فالاول الذي  
فان مصرف الفطر دون الزكوة واما الصوم فلا يجزوا ان يكون فرضا  
او نفلا فان فرضا فلا يجزوا ان يكون اداء رمضان او غيره فان  
كان اداء رمضان جاز بنية متقدمة من عرفه الشهر ومعارنة  
وهو الاصل ومناخرة عن الشروع اليه افضل بضعف النهار الشريفة  
على الصائمين وان كان غير اداء رمضان من قضاء او نذر او كفارة  
فيجوز بنية متقدمة من عزوب الشمس الى طلوع الفجر ويجوز بنية  
مقارنته لطلوع الفجر لان الاصل العزم ان كان في فتاوى فاضل خان وان  
كان نفلا فكل رمضان اداء واما الحج فالنية فيه سابقة على الاداء عند  
الاحرام وهو النية مع التسمية او ما يعوم مقامها من سوق الهدى  
فلا يمكن فيه التوان والتأخر لانه لا يصح افعاله الا اذا تقدم الاحرام  
ركن فيه واشروطه **فائدة** سهل بنية عبادة وهو في عبادة اخرى  
قال في النية نوى في صلوة مكتوبة او نافلة الصوم بنية نية ولا  
تعد صلواته نية **الاشارة** في بيان عدم اشتراطها في العبادة **ومحلها**  
**مع كل كبر** قالوا في الصلوة لا تشترط النية في العبادة بل في كبرها في  
النية فكذلك بقية العبادة وفي الغنية لا يتم سنة العبادة في كل كبرها انما  
تتم في جملة فعلها في كل حال انتهى وفي النية افصح المكتوبة بطلن انما  
تطوع فاتها على نية التلويح اجواب عن المكتوبة ومن الغريبة في الخبير  
ولا بد من نية العبادة وهي التلويح والخصوع على المذبح والوجه ونية الطاعة  
وهي فعلها الزاوية منه ونية العزيمة وهي طلب الثواب عند المنفعة  
في فعلها ونحوها لا يفعلها مصلح له في دينه بان يكون القرب عبدا الى